«الميثاق» تنشر أسماء فرسان المؤتمر الفائزين في «المحليات»

في الحفل الذي أقامه اتحاد نساء اليمن بمناسبة العيد الوطني

الرئيس: تهميش دور المرأة هو التخلف والجهل بذاته

■ أكد الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أن المرأة اليمنية ستحصل على نسبة ١٥٪ من المقاعد في الانتخابات النيابية المقبلة إذا ما اتفقت كل القوى السياسية على إتاحة هذه النسبة للمرأة للتنافس في الدوائر الانتخابية.

ووعد رئيس الجمهورية في كلمته بالحفل الذي أقامه اتحاد نساء اليمن بمناسبة احتفالات شعبنا بالعيد الوطني الـ٢٠ للجمهورية اليمنية- بأن تتولى المرأة اليمنية خريجة الحقوق منصب نائب رئيس مجلس النواب بما يؤكد كفاءة المرأة وقدرتها على شغل أعلى المناصب السياسية.

وقال فخامته: إن المرأة بعد قيام الوحدة أصبحت شريكاً للرجل في مختلف المحطات والمستويات وفي كل مناحي الحياة، ولفت الى اهتمام القيادة السياسية بالمرأة بأن تكون مرشحة وناخبة لأنها نصف المجتمع.

وأضاف فخامته: إن في اليمن حقيبتين للمرأة في الحكومة في حكومة بلد من بلدان العالم الثالث في الوقت الذي لدى المرأة حقيبة واحدة في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى والقطب الأوحد.

وشدد رئيس الجمهورية على أن تحسن المرأة تربية أبنائها تربية حسنة ومسؤولة إلى جانب الأب حتى لا يفجرون أنفسهم بالأحزمة الناسفة.

وقال فخامته: «نحن نهتم بتعليم المرأة وبشراكتها في الحياة السياسية، ونفخر بأن المرأة أصبحت تعمل في مجال القضاء وهذا شيء جيد، كان هناك اعتراض على تجنيد المرأة في مجال الشرطة وهذا الاعتراض في غير محله وغير سليم، فوجود المرأة في الشرطة يمكنها من القيام بواجبها في المطارات والموانئ وكل المناسبات والاحتفالات وأن تؤدي واجبها الامني خاصة مع تفشي ظاهرة الإرهاب».□

□ تفاصيل صـ٢

أثناء لقائه ببعثة الاتحاد الأوروبي:

نائب الرئيس: المؤتمر قدم الكثير من التنازلات والوقت يمر بسرعة أمام مناقشة التعديلات الدستورية

● أكد الأخ عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- أن ما يطرح اليوم خارج مفهوم اتفاق فبراير يعتبر تهرباً وعدم وفاء وخروجاً على النهج الديمقراطي.

جاء ذلك خلال لقائه مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في بلادنا السفير مكيليه سيرفونيه وسفراء كل من أسبانيا، هولندا، التشيك، فرنسا،القائم بأعمال سفارة جمهورية بلغاريا، القائم بأعمال سفارة ألمانيا، القائم بأعمال سفارة بريطانيا، ونائبة رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

وقد عبَّر نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر في هذا الصدد عن التقدير البالغ للاتحاد الأوروبي الصديق لما يبديه من اهتمام استثنائي بهذا الجانب وكذا اهتمامه باليمن واستقراره وأمنه ووحدته ونهجه الديمقراطي.

وأشار إلى أن ما تضمنه اتفاق فبراير مع المشترك يمثل مصفوفة إصلاحات للنظام الانتخابي وللنظام الاقتصادي وكذلك التعديلات الدستورية التي تؤدي إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات. □

□ تفاصيل صـ٢

محافظ ريمة لـ«الميثاق»:

أنا «حانب» في مكتبي

قيادات حزبية:

المشترك يسعى للانقلاب على الثوابت الوطنية

4 ملايين قنبلة موقوتة في البلاد

اريتريا تحتجز 3 آلاف قارب يمني

المراهقون وخطر دفعهم إلى الجحيم

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رؤية

علينا أن نحتكم إلى صناديق الاقتراع، وأن نحترم القوانين والأنظمة ودستور البلاد..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية-رئيس المؤتمر الشعبي العام

20 صفحة | أسبوعية - سياسية | السنة الثامنة والعشرون | العدد (1504)- الاثنين - 26 / جمادي الأول / 1431هـ - الموافق: 10 / 5 / 2010م | 30 ريالاً

مصدر مسؤول في الأمانة العامة:

المشترك يريد الوصول إلى حالة الفراغ الدستوري والفوضى

سنعمل ليل نهار من أجل إجراء الانتخابات النيابية في موعدها

■ قال مصدر مسؤول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام إن المشترك يهدف إلى عدم إجراء الانتخابات في موعدها وإلغاء الهيئات والمؤسسات والوصول الى حالة الفراغ الدستوري والفوضى حتى يتمكن من تحقيق مأربه.

وأكد المصدر أن المشترك ومن خلال تحالفاته المعلنة والمشبوهة مع عناصر التخريب والانفصال وأصحاب المشاريع الصغيرة حريص على الفتنة وحريص على التمرد وحريص على قطع الطرق وحريص على تشويه آدمية الانسان والتمثيل به وحريص على النيل من النظام والقانون والوحدة الوطنية، ويعمل بكل جد وجهد على إيجاد كيانات لا دستورية ولا قانونية، عبر الدعم والمساندة للخارجين على القانون والمتمردين ودعاة المشاريع الصغيرة والإرهابيين من عناصر تنظيم القاعدة والساعين الى تجزئة الوطن، وإعلان تأييدهم المطلق لكل ما من شأنه الإضرار بالوطن وسيادته ونظامه الجمهوري ووحدته.

وقال المصدر: «إننا في المؤتمر الشعبي العام نؤمن بالحوار وهو سلوكنا منذ نشأة المؤتمر وعلى استعداد ومعنا حلفاؤنا في أحزاب التحالف الوطني أن نحاور ليلاً ونهاراً من أجل تنفيذ اتفاق فبراير وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد دون أي تسويف أو تعطيل والذي لن نسمح بتكراره مرة أخرى من قبل أحزاب اللقاء المشترك».

ودعا المصدر أحزاب المشترك إلى توقيع الآلية التي تم التوافق عليها بدلاً من العبث وضياع الوقت واللجوء الى التضليل والمؤتمرات الصحفية الهزيلة واستخدام العبارات والجمل المجوجة والهروب من تحمّل المسؤوليات.□

□ تفاصيل صـ3

في رسالة إلى المشترك:

المؤتمر يجدد التزامه باتفاق فبراير ويرفض شروط المشترك

على المشترك الدفاع عن القتلة والمجرمين أمام القضاء

مغالطات المشترك لا تخدم الحوار ولا تسهّل مهمة المتحاورين معه

الإرياني: لابد من تسجيل استنكاري الشديد وأسفي العميق للتحريف والتزوير الذي ورد في رسالة المشترك

■ جدد المؤتمر الشعبي العام تأكيد التزامه بتنفيذ اتفاق فبراير 2009 الموقع بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب «نصاً وروحاً» رافضاً الشروط التي يضعها المشترك للتوقيع على الاتفاق. وقال النائب الثاني لرئيس المؤتمر الدكتور عبدالكريم الارياني في رسالة وجهها الى رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك الدكتور عبدالوهاب محمود إن المؤتمر «لم ولن يتراجع عن التزامه بتنفيذ اتفاق فبراير، كما لم نضع شرطاً واحداً خارجاً عن نصوصه، بينما وضعت أحزاب اللقاء المشترك شروطاً ليست في صلب الاتفاق». وانتقدت الرسالة التزوير والتحريف الذي ورد في رسالة المشترك الى المؤتمر في 2مايو الجاري، والتي أدعى فيها المشترك افتراءً أن الدكتور الارياني أبلغ المشترك بأن الأخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قد تحفظ حول بندين من بنود مشروع الاتفاق وهما البند المتعلق بالعفو عن بقية المحتجزين، والبند المتعلق بحيادية وسائل الاعلام الرسمية في تعاملها مع المعارضة.

وعبّر النائب الثاني لرئيس المؤتمر عن استيائه من مغالطات المشترك التي لا تخدم الحوار ولا تسهّل مهمة المتحاورين معهم.□

□ تفاصيل صـ3

«الميثاق» تنفرد بنشر أسماء المؤتمريين الفائزين في الانتخابات المحلية

1064 مؤتمرياً يفوزون بقيادات المحليات بالمحافظات والمديريات

حافظ معياد: المؤتمر ينتزع عشرين لجنة من المشترك انتخابياً

الانتخابات جسدت أروع صور الديمقراطية

■ حصد المؤتمر الشعبي العام أكثر من 1064 مقعداً من مقاعد المحليات في المحافظات والمديريات في الانتخابات الداخلية التي جرت 5 مايو.

وأكد الأخ حافظ معياد رئيس الدائرة الفنية وشؤون الانتخابات في المؤتمر لـ«الميثاق» أن الانتخابات حققت النجاح المطلوب مجسدة أروع صور الديمقراطية وتطبيق اللامركزية، ومثلت النتائج قفزة نوعية في مسار العملية الديمقراطية..

موضحاً أن عدم الثقة بين أعضاء المشترك قد دفعتهم إلى التعميم على أعضائهم باعتماد التزكية كخيار لحسم الانتخابات خشية من عدم التصويت لبعضهم البعض.

وكشف معياد أن المشترك مني بخسارة في الانتخابات المحلية الداخلية ولم يستطع الحفاظ على المقاعد التي كان قد حصل عليها في انتخابات 2006م.

موضحاً أن المؤتمر الشعبي العام انتزع عشرين لجنة من أحزاب اللقاء المشترك في العديد من المديريات معتبراً ذلك نتيجة طبيعية للممارسات الخاطئة لقيادات المشترك وعدم اقتناع أعضائه بتحالفاته المشبوهة مع أعداء الوطن والوحدة والديمقراطية.

وكان الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية قد أعلن في مؤتمر صحفي السبت عن إجراء الانتخابات الداخلية في 20 محافظة وتعذر إجراؤها في محافظة ريمة..

فيما أجريت الانتخابات في 309 مديريات وتعذرت في 21 مديرية.. مشيراً إلى أن النتائج اسفرت عن تغيير 3 أمناء مجالس محلية و(19) من رؤساء اللجان المتخصصة، موضحاً أن نسبة التغيير في مجالس المديريات بلغت 27٪ وأن التجديد طال 324 مديرية..مبيناً أنه تم مشاركة 446 عضواً في الانتخابات الداخلية لمجالس المحافظات و7235 عضواً في مجالس المديريات.

وأعتبر العليمي أن العملية الانتخابية تشكل مقدمة لاستمرار النهج الديمقراطي على طريق إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد.□

تفاصيل صـ10،11،12

في المهرجان الجماهيري الكبير بالبيضاء

عبدالعزيز عبدالغني يحذر من تحالف القوى الشريرة لمحاولة النيل من مشروعنا الوطني

■ حذّر الأستاذ عبدالعزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى عضو اللجنة العامة من تحالف ثلاثي الشر المتمثلة بعصابة التمرد الحوثية ، والانفصاليين، وارهبيي القاعدة والتي تحمل معاول الهدم، وتحاول النيل من مشروعنا الوطني، ومن صرح وحدتنا الشامخ، مستهدفة تشويه صورة الوطن و التأثير على الجهود التي تبذلها الدولة من أجل تعميق الثقة بالمناخ الاستثماري في البلاد، وتحول دون حصول اليمنيين على فرص عيش أفضل.

ونبه الأستاذ عبدالعزيز عبد الغني إلى حقيقة الدور المتناقض الذي تؤديه أحزاب اللقاء المشترك، قائلاً: إن هذه الأحزاب، تدعي رغبة في الحوار، ولكنها تُفقِدُ هذا الحوار مظلته الديمقراطية والدستورية، ليس فقط في طبيعة ما تطرحه من اشتراطات غير منطقية، ولكن بسبب المساندة السياسية والفكرية والإعلامية، التي تقدمها للحوثيين، والانفصاليين والقاعدة .

وقال إننا ننظر باهتمام إلى التحالف المشبوه بين أحزاب اللقاء المشترك و هذه القوى الشريرة ، وعلى أبناء اليمن أن يكونوا حذرين ويقظين لهذه التحالفات المشبوهة.

ودعا أحزاب اللقاء المشترك إلى مراجعة حساباتها والانخراط في العملية السياسية والديمقراطية، والتفاعل الصادق مع الدعوة الرئاسية إلى إجراء حوار وطني تحت سقف المؤسسات الدستورية..□

تفاصيل صـ4

كلمة الميثاق

فضح زيف المشترك

■ ليس جديداً على أحزاب اللقاء المشترك قلب الحقائق وابتسار العبارات عن سياقها وتحريف الكلام عن مواضعه وفبركة الوقائع لتصبح ذات طابع تأويلي للمعنى يتناقض فيه الشكل مع المضمون مموهين كل هذا بسفسطات وحذلقات عكسها مراراً وتكراراً خطاب قيادة تلك الاحزاب السياسي والإعلامي ولم تأت رسالة المؤتمر الشعبي العام إلا لتكشفَ حقائق هذه الأحزاب وقياداتها موضحة لأبناء شعبنا لاسيما وأن مضمون الرسالة ركز على موضوع الحوار مع تلك الأحزاب وفقاً لاتفاق فبراير 2009م وتبيان أنها من وراء كل ذلك تتهرب من الحوار تارة في وضع اشتراطات تهدف الى فرض منطقها الخارج عن القانون أو بتبنيها عناصر التمرد والتخريب والإرهاب على اختلاف اتجاهاتها وأخرى بفرض مؤتمر تشاورها غير الوطني والخارج عن المشروعية السياسية والدستورية متبنية كل ما يؤدي الى الإضرار بوحدة الوطن وأمنه واستقراره ومصالحه، وهكذا كان منطقهم الذي وصل مؤخراً إلى حد التحالف مع عصابة التمرد في محافظة صعدة وحاملي معاول الفرقة والتمزق والهدم الذين بممارساتهم الاجرامية الجهوية المناطقية تجاوزوا كل المبادئ والقيم السماوية والارضية - الوطنية والانسانية مرتكزين على موروث الأحقاد والضغائن الناجمة عن الماضي الشمولي التشطيري في محاولة لتكريس ثقافة الكراهية التي تربوا عليها في نطاقات مناطقية قروية ضيقة وتعميمها على الوطن كله والهدف من مواقف المشترك هذه إما أن يتخلى المؤتمر الشعبي العام عن الحوار والديمقراطية ويدخل معهم في صفقة أو يهدمون المعبد على رؤوس الجميع، لهذا جاءت رسالة المؤتمر لتضع الأمور في نصابها وتجعل الحقائق بعد أن جعلها المشترك تمشي على رأسها تسير على قدميها كاشفاً أن لا صحة لما حاول المشترك ترويجه حول أن المؤتمر قدم لها اشتراطات خارجة عن بنود اتفاق فبراير الذي مازال متمسكاً به وبالحوار وفقاً له.. وماتقوم به تلك الأحزاب يأتي من باب «رمتني بدائها وانسلت»، فلا يصح إلا الصحيح وما عدا ذلك فهو زبدٌ يذهب جفاء ويبقى ما ينفع الناس ماكثاً في الأرض وزرع أوهامهم لن يكون الا هشيماً تذروه الرياح.□

القيادات النسائية تعرب عن ارتياحها بتخصيص حصة برلمانية للمرأة

■ الميثاق: فيصل الحزمي

أعربت العديد من الشخصيات النسوية عن ارتياحهن البالغ للتأكيدات المطلقة لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والتي أعلنها خلال خطابه المهم الذي ألقاه في الفعالية الاحتفالية التي أعدها اتحاد نساء اليمن أمس.. حيث أكد أن الانتخابات القادمة ستتيح في إطار تخصيص ١٥٪ من قوام مجلس النواب للمرأة.

وبهذا الخصوص ثمّنت الدكتورة وهيبة فارع عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية ما جاء بكلمة الرئيس حول أهمية مشاركة المرأة كمرشحة وناخبة في الاستحقاق الانتخابي القادم وقدرتها على المشاركة الفاعلة التي من شأنها أن تخدم الوطن وتعزز من توجهاته على مختلف الجوانب والأصعدة.

ونوهت الى أن تخصيص ١٥٪ من قوام البرلمان مثل رسالة قوية لكل الأحزاب والتنظيمات السياسية لكي تضع هذا الهدف في إطار أولوياتها حتى يمكن بلورته على أرض الواقع في إطار من المصداقية والشفافية والوضوح.. إلى ذلك دعت الدكتورة رمزية الإرياني رئيسة اتحاد نساء اليمن عضو اللجنة العامة كافة الأحزاب أن تثبت مصداقيتها وتنفذ ما جاء في كلمة فخامة رئيس الجمهورية لتتمكن النساء من الوصول الى مجلس النواب والذي لن يكون الا بتخصيص دوائر مغلقة تتنافس فيها المرأة اليمنية وصولاً الى البرلمان.□

انعدام الثقة بين المشترك وراء هروبهم للتزكية

■ قال مراقبون لـ«الميثاق»: إن نتائج الانتخابات الداخلية لـ«المحليات» أكدت انعدام الثقة بشكل واضح بين أحزاب اللقاء المشترك، وبينوا أن قيادات المشترك اتخذت قراراً عممت فيه على أعضائها رفضها اللجوء للانتخابات الديمقراطية لانتخاب أمناء عموم المحليات ورؤوساء اللجان المتخصصة والزمتهم اعتماد التزكية في جميع المديريات الـ16 التي لهم فيها أغلبية.. واستغرب المراقبون عدم ترك حرية الاختيار لكتلهم المحلية ولو بنسبة 10٪.

معتبرين ذلك ضيقاً من الممارسة الديمقراطية وتكريس للأساليب الشمولية التي يعانون منها في أطرهم.

موضحين أن لجوء المشترك للتزكية جاء بعد عراك كبير بين قياداته التي فشلت في التوصل إلى اتفاق وتسمية قائمة مشتركة.. غير أن تلك الخلافات ازدادت حدة عندما أدركوا أن الخلافات بين قواعدهم أكبر من السيطرة عليها.. وأن المشكلة لا تكمن بغياب الثقة فيما بين القيادات فحسب وإنما بمصير تحالفاتهم الرخوة التي هددتها «المحليات».

وأشار المراقبون إلى أن حالة الشك والريبة في عدم التزام أعضاء المحليات في المشترك بمنح أصواتهم لبعضهم البعض قد أجبر قيادة المشترك على التعميم برفض الالتزام للخيار الديمقراطي..

ودللت المصادر على ذلك بالتأكيد على خسارة أحزاب المشترك أمام المؤتمر لحوالي عشرين لجنة حيث لم تستطع أحزاب المشترك الحفاظ عليها في العديد من المديريات..

وأظهرت أن أعضاء المشترك في المحليات أكدوا التزامهم بالديمقراطية ومنحوا أصواتهم للمؤتمر في رفض واضح لذلك التعميم.□

قيادات حزبية تحذر من انقلاب المشترك على الثوابت الوطنية

■ حذّر أمناء عموم عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية من مغبة السكوت على تحركات أحزاب اللقاء المشترك المريبة داخلياً وخارجياً للإضرار بالوطن وأمنه واستقراره وسكينته العامة.. وقالوا لـ«الميثاق»: إن تحالف المشترك مع الخارجين على القانون والدستور يعد انقلاباً واضحاً على الثوابت الوطنية والنهج الديمقراطي والتعددية السياسية..

مؤكدين أن تحالف المشترك مع المتمرد الحوثي والحراك الانفصالي يشكل أخطر حلقات التآمر التي انتهجها خلال الفترة الماضية..

وطالبوا من عقلاء المشترك عدم السماح للمغامرين فيه من قياداتهم أن يضعوا أيديهم بأيدي كيانات انقلابية قتلت الآلاف من أبناء الشعب عبر تاريخهم الدموي الطويل. وشددوا على ضرورة البدء بالتحضير لإجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد بالمشترك أو بدونه.□

تفاصيل صـ6

العجي: البرلمان يستدعي الحكومة لمناقشة ملف أراضي الحديدة قريباً

◁ عارف الشرجبي

■ أوضح النائب سنان العجي رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق حول نهب الأراضي في محافظة الحديدة أن المجلس قد استكمل قراءة التقرير وقال: إن المجلس سوف يستدعي الحكومة خلال الاسبوع الجاري لمناقشة التقرير والالتزام بالتوصيات التي تضمنها التقرير.. ولفت النائب العجي الى أن اللجنة قد قامت بعملها بكل حيادية وشفافية ولم تستهدف أحداً ممن وردت أسماؤهم في التقرير وأنها فقط تسلمت الملفات والشكاوى التي رفعت اليها من الهيئة العامة للأراضي والتخطيط العمراني والمواطنين الذين تقدموا بشكواهم للجنة خلال النزول الميداني وتضمن التقرير أسماء الشاكي والمشكو به بكل شفافية دون تدخل.

وكشف النائب العجي عن وجود لجنة رفيعة شكلت للنظر في التظلمات والمنازعات حول الأراضي التي وردت في التقرير، وان اللجنة ستعمل على حل القضايا الممكنة حلها وإحالة القضايا الشائكة للقضاء الذي سيتولى الفصل في النزاعات طبقاً للقانون.□